

Distr.: General  
21 January 2004  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



مجلس الأمن  
السنة التاسعة والخمسون

الجمعية العامة  
الدورة الثامنة والخمسون  
البندان ٣٧ و ١٥٦ من جدول الأعمال  
الحالة في الشرق الأوسط  
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ موجهتان إلى  
الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم  
المتحدة

أود أن أسترعي انتباهكم إلى الانتهاك الأخير للخط الأزرق الذي وقع انطلاقاً من  
الأراضي اللبنانية والذي يمثل تهديداً خطيراً للسلم والاستقرار في المنطقة.

ففي يوم الاثنين ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، نحو الساعة ١٤/٤٠ (بالتوقيت  
المحلي)، قام إرهابيو حزب الله بتنفيذ هجوم قاتل بقذيفة مضادة للدبابات انطلاقاً من الجانب  
اللبناني من الخط الأزرق على مركبة إسرائيلية كانت تعمل على تفكيك مجموعة من العبوات  
المتفجرة زرعتها حزب الله على جانب الطريق، وذلك جنوبي الخط الأزرق داخل الأراضي  
الإسرائيلية. وقد ترتب على الهجوم مقتل الرقيب الأول جان روتزانسكي، ٢١ سنة، المنحدر  
من هرتزليا، وإصابة جندي آخر بجراح خطيرة عندما أصيبت المركبة، التي هي عبارة عن  
وحدة هندسية تستخدم لإبطال مفعول العبوات المتفجرة، في القطاع الغربي من الحدود  
الإسرائيلية اللبنانية، بالقرب من موشاف زاريت. وقد راقب هذا الحادث بكامله مركز  
للمراقبة تابع لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وعقب الحادث مباشرة، التقى قائد القوة  
بموظف اتصال إسرائيلي وأكد أن الهجوم يمثل انتهاكاً خطيراً للخط الأزرق من جانب  
حزب الله.



ويعد هذا الحادث آخر عملية من سلسلة عمليات زرع مجموعات من العبوات المتفجرة التي قام بها حزب الله في الجانب الإسرائيلي من الخط الأزرق. ويشكل هذا التكتيك الدميم، الرامي إلى استهداف أفراد الأمن الإسرائيليين المكلفين بالقيام بدوريات على الخط الأزرق وبمماية السكان الإسرائيليين المقيمين في الشمال من أعمال التسلل والهجمات الإرهابية، انتهاكا سافرا للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن.

وقد سبق محاولة تفكيك مجموعة العبوات المتفجرة التي حرت يوم الاثنين اتصالات مكثفة بين جيش الدفاع الإسرائيلي وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. فعندما عثر في البداية على مجموعة العبوات المتفجرة في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أخطر جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بذلك، كما فعل في السابق، وانضم مفتشو القوة لدوريات الجيش للتحقق من وجود مجموعة العبوات المتفجرة، مع العلم أن القوة لم تتخذ إجراءات لإبطال مفعولها. وتبعاً لذلك، أعلم جيش الدفاع القوة بنيتها اتخاذ إجراءات دفاعية لإبطال مفعول مجموعة العبوات المتفجرة التي كانت تهدد بتعريض أرواح المدنيين وأفراد الأمن في المنطقة للخطر. ويشكل هجوم حزب الله مرة أخرى عملاً آخر من الأعمال الإرهابية غير الشرعية التي ارتكبت دون سابق عدوان في حق أفراد كانوا يعملون في إطار عملية دفاعية صرف.

ومنذ انسحاب إسرائيل التام من لبنان في أيار/مايو ٢٠٠٠، امتثالا منها بصورة تامة مثبتة لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، وحزب الله يسعى بما يشنه من هجمات إلى إرهاب السكان المدنيين شمالي إسرائيل والعمل على تصعيد الأعمال العدائية على امتداد الخط الأزرق. فمنذ الانسحاب، قتل إرهابيو حزب الله ١٦ مواطناً إسرائيلياً وأصابوا أكثر من ٦٠ آخرين بجراح خلال أكثر من ١٧٠ عملية منفصلة شملت أعمال تسلل إرهابية، وإطلاق صواريخ كاتيوشا، وقنابل هاون، وقذائف مضادة للدبابات، وأعيةرة من أسلحة صغيرة.

وبدلاً من أن تعمل الحكومة اللبنانية على الوفاء بالتزاماتها الدولية، فإنها تخلت فعلياً عن السيطرة على جنوب لبنان لفائدة حزب الله، وهو منظمة إرهابية لديها شبكة دولية من العملاء قامت بدعم وارتكاب أعمال إرهابية متعددة، سواء في منطقة الشرق الأوسط أو خارجها. وتدل الأحداث الأخيرة مرة أخرى على أن لبنان لو قام بمجرد الوفاء بالالتزامات التي تقع على عاتق جميع الدول بمنع استخدام أراضيها قاعدة للهجمات الإرهابية، لكانت التوترات قد خفت إلى حد كبير في المنطقة، ولانتفت الحاجة إلى اتخاذ إسرائيل إجراءات للدفاع عن النفس.

ومما يزيد من قدرة حزب الله على شن هذه الهجمات الدعم المالي المباشر والتواطؤ من جانب الحكومتين السورية والإيرانية المسؤولتين معا عن تصعيد مستوى العنف على الحدود الإسرائيلية مع لبنان واستمرار عدم الاستقرار في المنطقة.

وفي ضوء التمديد المنتظر لولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، والتحضير لتقرير الأمين العام المقبل عن القوة، من الواجب على المجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يدنا صراحة الهجوم الذي شنه حزب الله مؤخرا، وأن يوضحا للبنان أنهما لن يتساهلا في مسألة استمرار دعم الهجمات الإرهابية غير الشرعية. وعلى المجتمع الدولي ألا يطالب بأقل من وفاء لبنان بالالتزامات المفروضة عليه بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، بما فيها القرارات ٤٢٥ (١٩٧٨)، و ٤٢٦ (١٩٧٨)، و ١٣١٠ (٢٠٠٠)، و ١٣٣٧ (٢٠٠١)، و ١٣٧٣ (٢٠٠١)، حتى يستتب السلم والأمن في المنطقة من جديد، ويتولى لبنان السيطرة الفعلية على أراضيه ومنع الأعمال الإرهابية، شأنه في ذلك شأن جميع الدول المسؤولة.

فكم من ضحية أخرى يتعين أن تسقط نتيجة الأعمال الإرهابية لحزب الله، والتعننت اللبناني، والرعاية السورية والإيرانية، قبل كفالة امتثال لبنان لقرارات مجلس الأمن وللقانون الدولي امتثالا لا تساهل فيه؟

وهذه الرسالة موجهة متابعة لرسائل سابقة تتعلق بالوضع الخطير في الجنوب اللبناني المترتب عن الهجمات غير الشرعية التي شنها حزب الله عبر الخط الأزرق.

وسأكون ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البندين ١٥٦ و ٣٧ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دان غيلرمان

السفير

الممثل الدائم